

بيان المؤهلات

يُقَدَّم هذا البيان وفقاً لأحكام الفقرة ٤ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والفقرة ٦ من القرار ICC-ASP/3/Res.6، المتعلق بإجراءات ترشيح وانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

وُتَرشَّح جمهورية كرواتيا البروفيسور زلاتا دوردوفيتش لمنصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية. إذ إن البروفيسور دوردوفيتش تليّ جميع الشروط لانتخابها كقاض في المحكمة الجنائية الدولية، كما تنصّ عليه المادة ٣٦ (٣) من نظام روما الأساسي، على النحو التالي:

(أ) تتسم البروفيسور دوردوفيتش بأنها شخصية تتمتع بالخلق الرفيع، والحياد والنزاهة. وقد اعترُف لها بسمعة عالية في الحياة المهنية والعامة في جمهورية كرواتيا وفي الخارج.

(ب) تتمتع البروفيسور دوردوفيتش بجميع المؤهلات المطلوبة التي تؤهلها لتبوّأ أعلى المناصب القضائية على الصعيد الوطني. وهي أيضاً أستاذة محاضرة في الحقوق، وحاصلة على ماجستير القانون الجنائي والدكتوراه من جامعة زغرب، وعلى درجة الماجستير في علم الجريمة من جامعة كامبريدج. ونجحت في امتحان الدولة القضائي عام ١٩٩٤، ومارست مهنة المحاماة في المحاكم الكرواتية لمدة عامين. وكانت عضواً في الهيئات العامة لجمهورية كرواتيا، فقامت بإجراءات اللجوء، وإجراءات تحديد المسؤولية التأديبية لأعضاء النيابة العامة وتضارب مصالح الموظفين العموميين. ولديها أكثر من ٢٠ عاماً من الخدمة في السلك القضائي وفي الجامعة.

(ج) إن البروفيسور دوردوفيتش تفي بمتطلبات الفقرة ٣ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي. فهي أستاذة بارزة في الإجراءات الجنائية وحقوق الإنسان والقانون الجنائي الأوروبي في جامعة زغرب، حيث تُدرّس منذ عام ١٩٩٥. وتحظى باعتراف كباحثة رائدة في مجال حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي، والقانون الجنائي والإجرائي، كما تُبيّن ذلك مسيرتها الأكاديمية والمهنية بشكل واضح. فهي ليست خبيرة وطنية كبرى في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الجنائية فحسب، وإنما هي تحظى باعتراف أيضاً في الأوساط المهنية والعلمية في المنطقة، وفي أوروبا، وعلى صعيد أوسع. وقد نُشر لها على نطاق واسع في مجالات حقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي والأوروبي، وقانون الإجراءات الجنائية والقانون الجنائي. كما نُشرت لها على نطاق واسع مقالات عن حقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي والأوروبي، وقانون الإجراءات الجنائية والقانون الجنائي.

والبروفيسور دوردوفيتش عضو بارز في العديد من الجمعيات العلمية والقانونية الدولية والوطنية. وهي عضو في اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لقانون العقوبات، وهي أقدم جمعية للمتخصصين في قانون العقوبات، كما إنها تشارك بنشاط في الأنشطة العلمية والتنظيمية للجمعية. وهي رئيسة الاتحاد الكرواتي للقانون الجنائي الأوروبي ونائبة رئيس الاتحاد الكرواتي للعلوم الجنائية والممارسة.

وقد حصلت على عدّة جوائز دولية، من بينها منحة تشيفنينج الدراسية، والخدمة الألمانية للتبادل الأكاديمي، وخدمة التبادل النمساوية، ومنحة فولبرايت.

وتقديرًا لتخصصها في القانون الجنائي الدولي، فقد عينها رئيس كرواتيا كمبعوث شخصي له للعمل على النظام الأساسي للجنة الإقليمية المعنية بكشف الحقائق حول جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة.

لقد أتحت للبروفيسور دوردوفيتش الفرصة للعمل عدة مرات بصفة مستشارة لدى المنظمات الحكومية والقضائية والعامّة وغير الحكومية في مجالات تتراوح من حقوق الإنسان إلى الامتثال للقانون الدولي والأوروبي. وبيّنت عملها في المجالات المتنوعة، الأكاديمية والبحثية والتربوية في كرواتيا مبادرتّها، ومهاراتها التنظيمية والقيادية وكفاءاتها. لوها مجموعة منشورات تثير الإعجاب وأعمالها جدّ مدروسة، وثاقبة، ونقدها نقدًا مناسبًا.

(د) تتكلم البروفيسور دوردوفيتش اللغة الانكليزية بطلاقة، وهي تفهم اللغتين الفرنسية والألمانية جيّدًا وتتكلم هاتين اللغتين إلى حدّ ما.

(هـ) تُرشّح البروفيسور دوردوفيتش لإدراج اسمها في القائمة باء. وفيما يتعلق بالمسائل المنصوص عليها في المادة ٣٦ (٨) (أ) (١) الى (٣)، من نظام روما الساسي، فهي كالتالي:

١٤ تنتمي جمهورية كرواتيا إلى نظام القانون المدني. ومع ذلك، فقد أكمل تعليم البروفيسور دوردوفيتش في نظام القانون العام، ولديه معرفة واسعة بهذا النظام.

٢٤ جمهورية كرواتيا عضو في مجموعة دول أوروبا الشرقية.

٣٤ البروفيسور دوردوفيتش أنثى.

(و) تتمتع البروفيسور دوردوفيتش بخبرة قانونية واسعة، وبخبرة في قضايا محددة ذات صلة بعمل المحكمة، بما في ذلك العنف ضد المرأة، وحماية الضحايا والشهود، وحقوق الضحايا الإجرائية، والحقّ في التعويض، وحقوق الدفاع، والحق في محاكمة عادلة.

(ز) البروفيسور دوردوفيتش مواطنة كرواتية ولا تحمل جنسية أي دولة أخرى.

للأسباب المذكورة آنفا، توصي جمهورية كرواتيا بترشيح البروفيسور دوردوفيتش، لأنها واثقة من أن صفاتها ستزيد من فعالية أداء المحكمة الجنائية الدولية التي تتوقّف على نوعية قضائها.
